

ورشات عمل حول مشروع دعم منظمتي إصلاح الميزانية والمحاسبة العمومية: ما هي التغييرات الملموسة المحدثة؟

الإطار العام

بمناسبة إختتام مشروع دعم منظومة إصلاح الميزانية والمحاسبة العمومية في تونس، والذي بلغ نهايته بعد خمس سنوات من العمل، فإنه بات من الضروري التساؤل حول إنجازاتها المحققة وتأثيراتها المسجلة اليوم إضافة إلى الوضع رؤية واضحة المعالم للسنوات المقبلة.

وفي هذا الإطار تولت الوحدة المركزية للتصرف في الميزانية حسب الأهداف، تنظيم ورشات عمل أيام 07 و 08 و 09 جوان 2021 لمناقشة التغييرات الملموسة المحدثة تبعا لإصلاح الميزانية والمحاسبة العمومية.

وقد جمعت ورشات العمل هذه الفاعلين الرئيسيين المتدخلين في تنفيذ السياسات العمومية في تونس.

وقد تم التركيز خلال حلقات النقاش على الأسئلة التالية: ما هي نتائج تركيز منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف؟ ما هي التغييرات المحدثة في التصرف في ميزانية الدولة؟ ما هي التأثيرات الملموسة على أداء التصرف العمومي وعلى شفافية المالية العمومية؟ وما هي الأدوات المتاحة للبرلمانيين ووسائل الإعلام والمجتمع المدني للوصول إلى هذه المعطيات؟

ورشات العصف الذهني *Brainstorming*

تم تنظيم ورشتي عمل على مدار 3 أيام في شكل حلقات نقاش وأنشطة تطبيقية وذلك بتأخير في مجال التفكير التصميمي « *thinking design* » والعصف الذهني « *brainstorming* » وعلدية بالمالية العمومية والتحديات المتعلقة بالتصرف في الميزانية حسب الأهداف.

وقد خصصت ورشات العمل أساسا لممثلي الأطراف الفاعلة المتدخلة في منظومة الميزانية حسب الأهداف في تونس. وهم أساسا ممثلي الوحدة المركزية والوحدات القطاعية للتصرف حسب الأهداف، والهيئة

العامّة للتصرف في ميزانية الدولة، والإدارة العامّة للمحاسبة العمومية والاستخلاص، والمجلس الوطني لمعايير المحاسبة العمومية والهيئة العامّة لمراقبة المصاريف العمومية ومحكمة المحاسبات.

وقد رافق الخبير المشاركين في عملية التحليل وخلال التواصل حول التغييرات التي أحدثها الإصلاح في الإدارة العمومية التونسية وتأثيرها على الأداء وشفافية الميزانية.

المخرجات وردود الفعل

مكنت مختلف الأنشطة التي تم تنظيمها خلال ورشات العمل المشاركين من إجراء تقييم شامل حول منظومة الإصلاح وتسليط الضوء على التغييرات المحدثة تبعاً للتغيير التنظيمي الذي أدى لزيادة الكفاءة العملية في إعداد الميزانيات، والتي حسب نفس الأطراف تتطلب مزيد التثمين.

كما ثمن الممثلون الأساليب الجديدة في الإدارة وبنظام المعلومات الذي جاء به الإصلاح والذي يعكس صورة أكثر حداثة.

ومع ذلك، يبدو أن التأثير على السياسات العمومية ليس بالوضوح الكافي إلى حد هذا التاريخ، حيث ان التحول لم يكن واسع النطاق إلى حدود 2019، سنة إصدار القانون الأساسي الجديد للميزانية. فبحيث يتعين الانتظار لفترة إضافية حتى تتمكن من الحكم على التغييرات المحدثة في السياسات العمومية.

وكأي مشروع إصلاح، أحدثت منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف تغييراً في العقلية وطريقة التفكير في "الميزانية". كما عززت ظهور ثقافات جديدة قائمة على الأداء والتفكير الاستراتيجي والتفكير النقدي والتوجه نحو النتائج. وتبعاً لذلك، تم وضع أساليب عمل جديدة وممارسات إدارية حديثة. هذا و لوحظ أن منظمة الإصلاح أضافت إلى ذلك إلى ظهور مهن مستحدثة مرتبطة بأساليب العمل الجديدة.

وقد تبين من خلال ورشات العمل هذه أنه وعلى الرغم من التغييرات الملموسة خلال السنتين السابقتين، لا يزال التواصل والاتصال الحلقة الضعيفة في استراتيجية وضع إصلاح الميزانية حسب الأهداف حيز التنفيذ.

وبالتالي فإنه من الضروري التفكير في استراتيجية اتصال أكثر استهدافاً ونجاعة.